

قرار تبني تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية والمراجعة في الجمهورية اليمنية ابتداءً من ٠١ يناير ٢٠٢٠

يتم إصدار المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وتفسيراتها بواسطة المجلس الدولي للمعايير المحاسبية IASB، وقد تم إعداد المعايير الدولية للتقارير المالية ليطبقها في جميع دول العالم عند إعداد التقارير المالية للشركات والمنشآت التجارية في مختلف الصناعات، وعلى وجه الخصوص شركات المساهمة والشركات المسجلة في سوق الأموال؛ لغرض تزويد المستخدمين بقوائم مالية تعرض نتائج نشاط ومركز مالي وتدفقات مالية معدة وفقاً لأسس ومعايير عالمية موحدة، مما يعطي تلك القوائم المالية مستوى أعلى من الثقة والشفافية ويجعلها قابلة للمقارنة على المستويين المحلي والدولي، واتساع نطاق استخدامها من قبل شريحة واسعة من المستخدمين ومتخذي القرار الاستثماري (المحليين والدوليين) وتتضمن تلك الشريحة من المستخدمين المستثمرين الحاليين والمتوقعين والمقرضين والدائنين والجهات الحكومية وآخرين..

ويجدر الإشارة إلى أن المعايير الدولية للتقارير المالية يتم تطبيقها في العديد من دول العالم ودول الشرق الأوسط والخليج منذ وقت طويل، وبحسب آخر الإحصاءات.. فإن أكثر من ١٢٠ دولة حول العالم تبني تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية كإطار عام لإعداد التقارير المالية بطريقة أو بأخرى.

في اليمن، ومواكبةً لمتطلبات التطور والعمولة والتوجه العام للمجتمع الدولي في هذا المجال.. فقد تم مؤخراً اعتماد تبني تطبيق تلك المعايير كأساس لإعداد القوائم المالية بموجب القرار الوزاري رقم (٥١) لعام ٢٠١٩، ابتداءً من ٠١ يناير ٢٠٢٠، وفيما يلي تفاصيل القرار الوزاري وقرار جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين بهذا الخصوص.

جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين

تتويجاً لجهود جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين ولجنة الاجازة بوزارة الصناعة والتجارة فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٥١ لسنة ٢٠١٩ بشأن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير الدولية للمراجعة في الجمهورية اليمنية وقواعد وأداب السلوك المهني الدولية بدءاً من ١ يناير ٢٠٢٠. وقد ناقشت وأقرت لجنة معايير المحاسبة التابعة لجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين في اجتماعها رقم () والمنعقد في مقر جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٩ الآتي:

- التأكيد على التزام شركات ومكاتب المراجعة الفردية العاملة في الجمهورية اليمنية على الفهم الكامل لما ورد في المعايير الدولية للمحاسبة IASs، والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRSs ومعايير التقارير المالية للمنشآت المتوسطة والصغيرة IFRSs for EMSs الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية BSAI عند القيام بأعمال تدقيق ومراجعة الحسابات لكافة عملائهم الذين يتبنون ويطبّقون المعايير الدولية حالياً وأولئك الذين سيدوّنون بالتطبيق إما بصورة اختيارية أو وفقاً لتعليمات لجنة تبني وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة الدولية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة.
- التأكيد على التزام ومتابعة شركات ومكاتب المراجعة الفردية العاملة في الجمهورية اليمنية لكافة المنشآت التي تصدر من مجلس معايير المحاسبة الدولية IFRSs والمتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية SAI، والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRSs ومعايير التقارير المالية للمنشآت المتوسطة والصغيرة IFRSs for EMSs.
- متابعة التعليمات التي ستصدر عن لجنة تبني وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة الدولية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة.
- متابعة الدورات التدريبية التي يقيمها معهد التدريب التابع للجمعية، وكذا متابعة التعليمات والمنشورات التي ستصدر من لجنة معايير المحاسبة التابعة لجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين.
- التواصل مع جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين للحصول على المعايير الدولية للتقارير الدولية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية للمنشآت المتوسطة والصغيرة باللغتين الإنجليزية والعربية كون الجمعية وفقاً لاتفاقية إعادة نشر المعايير الدولية للتقارير المالية باللغة العربية قد حصلت على الحق في إعادة نشر النسخة العربية المعتمدة لتلك المعايير على أعضائها. علماً بأن جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين من خلال عضوها المعتمد في لجنة مراجعة ترجمة معايير المحاسبة الدولية قد شاركت في مراجعة ترجمة بعض المعايير الدولية إلى اللغة العربية.

صدر في الأمانة العامة لمجلس الوزراء قرار مجلس الوزراء رقم (٥١) لعام ٢٠١٩ بشأن تبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة في الجمهورية اليمنية.

بعد اطلاع مجلس الوزراء على مشروع القرار المقدم من قبل وزير الصناعة والتجارة بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IASs) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) والمعايير الدولية للمراجعة (IASs) في الجمهورية اليمنية بما لا يتعارض مع القوانين والتشريعات النافذة.

ويهدف هذا القرار الذي تم إعداد مشروعه ومناقشته والاتفاق عليه من قبل لجنة مشكلة من الجهات ذات العلاقة برئاسة وزير الصناعة والتجارة وعضوية جهات حكومية معنية من القطاع الخاص وعدد من الأكاديميين المتخصصين والمحاسبين القانونيين المزاولين المهنة تدقيق ومراجعة الحسابات.. إلى توفير الغطاء والإلزام القانوني والرسمي الذي يدعم في مجمله ما هو قائم في الواقع العملي من تطبيق طوعي وغير رسمي للمعايير الدولية.

كما يهدف القرار إلى تعزيز الشفافية وكذا فتح المجال أمام المنشآت اليمنية التي تطبق المعايير الدولية الدخول إلى الأسواق المالية العالمية وبالتالي زيادة الطلب على أسهمها وزيادة فرص الجذب الاستثماري إلى جانب تحقيق استفادة اليمن من المزايا والخدمات التي يوفرها الاتحاد الدولي للمحاسبين لفائدة الارتقاء بالمهنة وتطوير الأداء المهني لممارسيها.

وأقر مجلس الوزراء سريان هذا القرار على الجهات والقطاعات والمنشآت والتقارير والقوائم المالية ابتداء من الأول من يناير ٢٠٢٠ (مرفق صورة من القرار).